http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1982) السنة الثامنة - الأربعاء (8) كانون الأول 2010

تضامنوا مع حملة المدى .. "الحريات أولاً"

إلى كامل الزيدي..

نحن مأجورون للعراق ومحنته على أيديكم

□ هادي المهدي

ليس غريبا ولا عجيبا ان يطلع علينا واحد من صنائع الصدفة ممن دفعهم تزلفهم وتملقهم لهذا وذاك من الاحزاب حتى اندفعوا يحتلون الواجهات بشكل غير شرعي وغير مشرف وبعد ذلك يبدد الاموال ويهدر الفرص لتطوير واعمار بغداد ويتركها غارقة في الظلام وفي بحر من القمامة وبلا تطوير يذكر لانظمة الصرف الصحي ولا لآثارها ومعمارها واسواقها.. رجل بلا منجز البتة وبلا تاريخ يذكر، يخرج هكذا وبتنطع الامية الاعمى الفتاك ليقول عني شخصيا وعن عشرات كبار المثقفين والاعلاميين والشعراء والادباء والفنانين واساتذة الجامعات اننا مأجورون!!

نعم نحن ماجورون نقر ونعترف مأجورين للعراق وفقرائه وادبائه وفنانيه وعلمائه.. مأجورون لمظلومية الشعب العراقي ومأجورون لحقوقه الشرعية وامواله التي نهبت وآماله التي تحطمت.

نحن مأجورون لبغداد التي تئن من الظلام والازبال والبنايات المخربة والاسواق الخربة والشوارع المهملة.. مأجورون لجيوش البطالة والعاطلين عن العمل.. المخنوقين والمقبورين في مدينة جافة لا ملمح لحياة فيها سوى الادب والفن وقامات من الشرفاء يروحون ويجيئون فيها على كدر وبلاء وتحمل غريب لسوء الادارة وسوء الانفاق وسوء الادارات المحلية التي كشفت عن فشلها في ادارة وتطوير البلاد وبراعتها في اشاعة الوهم والاحباط واليأس والسرقات والتزوير وكواتم الصوت والمفخخات... الخ

انا ماجورون لمقام الكاظم (ع) ولمقام ابي حنيفة المطوقين بمدن مهملة ورثة.. مأجورون للمدارس المهملة والجامعات الرثة.. مأجورون لدجلة تمطره الاوحال.. مأجورون للحدائق التي اهملت وملاعب الاطفال التي الغيت.. مأجورون لنصب الحرية ينتصب كشبح في ليل بغداد المعتم بينما المنطقة الخضراء تشع بالأضاءة كانها كبريه.. مأجورون لمدينة الصدر وحرمانها الغريب.. مأجورون للمنصور والشعب والشعلة والوشاش والحرية والكرادة وابو دشير والدورة الاحياء التي طمرتها القمامة واجتاحتها الاوبئة.. مأجورون لفضاء بغداد وقد تشوه باسلاك المولدات العشوائية في دولة نفطية لاتريد حكومتها الخضراء حل مهزلة الكهرباء.. مأجورون للفقير يتسلم الحصة بلا زيت وبلا سكر منذ شهور.. ماجورون للمريض بلا مشفى وبلا دواء.. ماجورون لأطفال مقبورين كما النساء والعجائز والمرضى في بيوتهم لان بغداد لا تتوفر فيها مساحات للتسلية والترفيه والتنفس..

نحن ماجورون.. انا مأجور للعراق ومحنته واسئلته وحرمانه ولحقوقه المستلبة وأنا مأجور للادباء والمثقفين والفنانين والعلماء واساتذة الجامعات.. نحن مأجورون للحريات أولا.. مأجورون للحياة وحق العيش فيها بكرامة بلا حسيب وبلا رقيب من حزبي (...) ولكن رئيس مجلس محافظة بغداد مأجور لمن؟

على خلفية حملة المدى "الحريات أولاً"

نواب عراقيون يطالبون المالكي بصيانة الحريات وإلغاء قرارات "قيادة الثورة" المنحل

□ بغداد/ اكانيوز

في ردود افعال رافضة لاجراءات مجالس المحافظات بتقييد الحريات العامة، وصف العديد من الشخصيات السياسية والادبية والثقافية العراقية القرار بانه يعتدي على الدستور العراقي الذي يفترض انه يكفل حريات المواطن ويحترمها.

ودعت المتحدثة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي الى حماية المواطنين من فرض انواع من الصيغ الدينية عليهم، مبينة ان العراق لايعمل بولاية الفقيه وبالاخص بعد ان قادت مؤسسة المدى الثقافية حملة جمع تواقيع تدعو الى اقالة مجلس محافظة بغداد لفشله في تلبية احتياجات سكان المدينة.

وقالت الدملوجي"انا لاأتهم المسؤولين عن الدستور العراقي لانه واضح ونحن نلتزم به والحريات مصانة ومحترمة فيه، بل من يقف وراءهم".

وطالبت الدملوجي رئيس الوزراء المكلف"بان يلتزم بالدستور ويحمي حرية المواطنين من انواع الصيغ الدينية المفروضة عليهم".

من جانبه قال مدير تحرير صحيفة المدى عامر القيسي لوكالة كردستان للانباء بخصوص حملة مؤسسة المدى المناهضة لقمع الحريات"اننا نقوم بما يمليه علينا واجبنا المهني والوطني والديمقراطي ضد قوى الظلام المتسربة الى مؤسسات الدولة"، مبينا ان"نجاح الحملة مرتبط بتاييد الشخصيات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني ولاحظنا مثل هذا التأييد الذي تمثل في الاعتصام الذي قامت به يوم الجمعة الماضي شخصيات ادبية وسياسية معروفة، فضلا عن قيام الصحف بتغطية الحملة والبرقيات والتواقيع التي جمعتها الحملة حتى الان".

وقال القيسي ان"ثمة قوى متغلغلة في مؤسسات الدولة ليس من مصلحتها ان يكون هناك عراق ديمقراطي فيه حرية الرأي والتعبير لان فكرها شمولي يخشى الصوت المثقف وحتى الاندية الثقافية".

لكن رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي يرى ان قرارمجلس محافظة بغداد بغلق النوادي في بغداد كان قد اتخذ في شهر تموزعام ٢٠٠٩ نتيجة لشكاوى تقدم بها اهالي بغداد بشأن الاضرار التي طالتهم من تلك المحال باعتبارنا ممثلين شرعيين لاهالي بغداد فنفذنا القرار بمساعدة الشرطة المحلية لتنظيم الحياة في بغداد".

وحول حملة الحريات التي اطلقتها المدى اضاف الزيدي ل(اكانيوز) انه"ليس من العدل ان تطلق مؤسسة المدى هذه الحملة لانها هي التي اعتدت على الحريات حين ملأت بغداد بمحال بيع الخمور غير المجازة"، مضيفا انه"في زمن صدام وحسب احصائية هيئة السياحة، كان هناك ٥٥ بارا وملهى ليليا ومرقصا، اما الان فهناك ٥٠٠".

فيما قال الاعلامي وأحد منظمي حملة مؤسسة المدى من اجل الحريات المدنية علي حسين، ان"الامر لايتعلق بمسألة محال بيع الخمور بقدر تعلقه ببناء مجتمع مدني فالمجتمع العراقي بعد اربعة عقود من الزمن عانى خلالها نظاما ديكتاتوريا مستبدا وبعد اكثر من سبعة اعوام من مواجهة شرسة مع اعتى قوى الارهاب في العالم مثل القاعدة، يواجه اليوم قمعا من نوع اخر من قبل اناس لا يفقهون شيئا في السياسة فيما يتسلطون على رقاب الناس".

وبشأن تسريبات صحفية تشير الى ان القرار كان مبيتا ليتم تنفيذه حالما تنتهي الانتخابات، قال حسين ان"دولة القانون تبنت قبيل الانتخابات شعارات براقة لاغراء المواطن لكنها تراجعت عنها ما ان تسلمت دفة الحكم".

وبين حسين ان القضية هي مواجهة بين التيار المدني والتيارات الاخرى"، مشيرا الى قول خالد الاسدي النائب عن دولة القانون"نحن ضد التيار العلماني ونؤيد دولة دينية".

وحول خطط الحملة قال حسين"سنستمر بجمع التواقيع للحصول على مليون توقيع مواطن عراقي لاقالة مجلس محافظة بغداد"، مبينا ان المجلس فشل في تلبية متطلبات المواطنين في توفير مدينة جميلة خالية على الاقل من الانقاض والازبال ومخلفات الحرب".

واوضح حسين ان الزيدي وصف المشاركين بالاعتصام من الشخصيات العراقية المهمة بـ"النفر المتوهم الذي ضم بعض المسؤولين"، ملوحا بانه"مالم يتراجع الزيدي عن قراره فان المؤسسة ستعمد الى نشر وثائق تحتفظ بها تدين الزيدي شخصيا".

فيما اعتبر رئيس اتحاد الادباء والكتاب في العراق الناقد فاضل ثامر مجلس محافظة بغداد يتعكز في قراره على بعض المواد القانونية التي تركها النظام السابق حين بدأ الحملة الايمانية خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي، مشيرا الى ان"النوايا قد تبدو بريئة الا انها مبطنة ومبيتة ضد الحريات المدنية انطلاقا من مرجعيات دينية وطائفية".

وعد ثامر مطالبة النوادي المغلقة بالاجازات بالمبررات فقط، الا ان"هناك خطة سرية وباطنية لتصفية الحريات والحقوق والاتجاه نحواسلمة التعليم والمعرفة"، واصفا الامر بالخطر"لان المجتمع العراقي مدني ويبني مؤسسة الدولة بشكل ديمقراطي".

واوضح ان"العاصم للعراق هو خيار الدولة المدنية التي تعد الاساس في تنظيم العلاقات واحترام الشعائر لان هناك هامشاً تركه الدستور باعتماد الشريعة الاسلامية كمصادر للتشريع"، داعيا، جميع المؤسسات والاحزاب الى اعادة النظر في برامجها، اما ان تكون دينية صرفة او تتحول الى احزاب حقيقية تمارس دورها في الحياة داخل مجتمع ديمقراطي حقيقي، وبخلاف ذلك فانها ستنتهي الى عزلة".

واعتبر الاعلامي والتدريسي في كلية الاعلام بجامعة بغداد الدكتور حسن كامل الاجراء الذي اتخذه مجلس محافظة بغداد اجراء شخصيا نابعا من تاثيرات نفسية وهو مخالفة صريحة للدستور العراقي الذي يشير في منظومة الحقوق الى ان التفسيرات الشخصية ضمن القانون مخالفة دستورية نفذت من قبل السلطة التشريعية المحلية ممثلة بمجلس محافظة بغداد.

فيما يعتقد الروائي والاعلامي العراقي ورئيس تحرير مجلة تواصل شاكر الانباري ان القرار يتجاوز قضية غلق البارات والملاهي الليلية والمنتديات، وانما القضية تمس الحريات العامة، وهذه عبارة عن الخطوة الاولى من قبل قوى اسلاموية تريد ان تفرض نظرتها للحياة على المجتمع، من منطلقات ايديلوجية بحتة"مضيفا"والخطوة الاولى هذه قد تعقبها خطوات اخرى في تقييد الحريات العامة في الشارع، والتي بدأ المواطن العراقي يعيشها في الفترة الماضية".

ويعد الانباري الخطوات التي قام بها المثقفون من اعتصامات واحتجاجات، فضلا عن منظمات المجتمع المدني واعضاء مجلس النواب، الخطوة الاولى في مواجهة قرارات تعسفية كهذه، وهي قرارات تخالف ما جاء به الدستور من كفل الحريات الشخصية لابناء هذا البلد.

ويرى انه فيما لو اصر مجلس محافظة بغداد، او بقية مجالس المحافظات على فرض رؤيتها على المجتمع العراقي،"فأعتقد ان الاحتجاجات والمقاومة لمثل هذه التوجهات ستزداد، خاصة ونحن نعرف ان هناك عددا كبيرا من اعضاء مجلس النواب في المجلس التشريعي لايقر باحقية مجالس المحافظات بتصديرهم للقرارات التي تخالف ما جاء به الدستور العراقي".

من جانبه قال الخبير القانوني العراقي طارق حرب ان القرار اتخذ من قبل الحكومة المحلية متمثلة بمجلس محافظة بغداد وليس من قبل السلطة التشريعية الاتحادية او السلطة التنفيذية الاتحادية أي ليس من قبل مجلس النواب او رئاسة مجلس الوزراء، موضحا ان مجلس محافظة بغداد سلطة تشريعية محلية تتولى اعداد التشريعات واصدار القرارات دون ان تتولى تنفيذها بل يجب ان تودعها الى السلطة التنفيذية متمثلة بالمحافظ باعتباره السلطة التنفيذية للمحافظة ليتولى التنفيذ.

بالعربي الصريح

"نكتة" مجلس محافظة بغداد

■ علي عبد السادة

يقول رئيس مجلس محافظة بغداد انه يدرس امكانية غلق مؤسسة (المدى)، وأظنه فشل في دخول سجال الحريات من الباب الصحيح، اختار، هذه المرة، نافذة التهديد. على الاقل خرج عن سياق الحوار ولجأ، في غفلة من"عراق جديد"، الى لغة مخيفة، فالسيد كامل الزيدي يقول ان"الارض ستزلزل من تحت اقدام المؤسسة".

قبل ذلك فشل في الاستماع جيدا لصوت المدافعين عن الحرية. فألحق تقييد مجلسه لحريات المواطنين بمحاولة قمع صوت الصحافة العراقية.

ما جرى، وآخره قول السيد كامل الزيدي ان المدى"هي من اعتدت على الحريات"– وهذه عبارة غير مفهومة تحتاج من قائلها الكثير من الشرح والتوضيح– يكشف ضيق صدر النخب الحاكمة بالصوت الآخر، وبات من حق الناخبين العراقيين المقارنة، اليوم، بين برنامج ناصع المدنية، اعلن ايام الحملة الانتخابية، وبين وجه تنفيذي فاقع الشمولية والدكتاتورية.

السيد الزيدي ارتكب اخطاء كثيرة في رده الاخير على حملة الحريات اولا، مرة حين حصر هدف الحملة بنوادي الخمور ومحالها، وتناسى انها تدافع عن الحريات بشكل عام؛ تصدت بوضوح لحظر الموسيقى ومنع السيرك ومحاولة الغاء دروس الرسم والموسيقى من المناهج التعليمية. وعليه الان الاجابة على السؤال التالي:"هل هذه القرارات جميعها مشمولة بقانون السيد قائد الحملة الايمانية صدام؟".

واخطأ أيضا حين قال ان المجلس يفكر في غلق المدى!!. هل مجلس بغداد"مختنق"ويتمنى ان يظهر صباح على مكاتبه من دون ان تظهر صحف عراقية مستقلة. أرجو ان يرشح السيد الزيدي للرأي العام لوائح وضوابط اصدار الصحف، فربما نحن جاهلون بما يعرف، خصوصا واننا لم نسمع"نقابتنا"تقول قولها في حدث صدحت له حناجر مثقفين وصحفيين على مدى ايام مضت.

بيد ان المحافظة تعرف جيدا ان مجرد التفكير بغلق مؤسسة مثل المدى سيمثل نكتة لن تضحك المدافعين عن عراق ديمقراطي مدني يصون التعدد والحريات.

المحافظة اخطأت، كذلك، في التمسك بلغة السجال الهادئ، أنها تخفق، مرارا، في الابقاء على اللهجة المنتمية للزمن الديمقراطي. لا مناص من القول انها لا تتحمل ذلك. القوى المؤلفة للمجلس، او النافذة فيها، مسكونة في عراق اخر، غير هذا الذي نفكر بولادته الصحية. متورطة بالغاء التعدد والوان واطياف العراقيين. قلت في مرة سابقة ان سياسيين عراقيين لا يرون في جمهور العراقيين غير أولئك الذين انتخبوهم. لسان حال هذه الاجراءات ترمي هواجس وانتماءات الاخرين عرض الحائط.

المشكلة الحقيقية اليوم ليس في الصراع بين الافكار والعقائد، كما يجري اليوم. بل في الطريقة التي تنتهجها القوى النافذة في الحكومات المحلية، هذه الاخيرة تشفع لكثيرين القول انها قوى"واحدية"شمولية.

غدا، في ما لو سارت الامور وفق ما تشتهي تلك المجالس (المنتخبة)!، سيأتي شرطي يحصي علينا الانفاس، وسيحدد القانون طريقة التعبير عن الفرح، وستعين الدولة مراقبين يضبطون طريقة مشينا واسلوب حلاقة الرأس والوان ملابسنا. فالسادة في المحافظة يرون الدستور من زاوية واحدة ويرفضون معاينة زواياه الاخرى. ليس ذنبهم بل الدستور المهيأ دوما للتاويل وتحميل الاوجه.

هكذا يريد السيد رئيس مجلس محافظة بغداد اغلاق (المدى)، واجزم انه يمزح. ذلك ان صحيفة ومؤسسة مثلها ستبقى طالما يحلم العراقيون بغد يصون حرياتهم وكرامتهم.

هكذا يريد المجلس"الموقر"زلزلة الارض من تحت اقدام (المدى) واظنه مطالب بمعاينة رمال"زلقة"يقف عليها، واظنني، وزملاء وصحفيون ومثقفون، نقف على أرض سميكة أصلها تضحيات الملايين من اجل لحظة حرية واحدة.

رئيس مجلس محافظة بغداد

هل تستطيع أن تصنع مبدعين من الأكثرية؟

□ حقي كريم هادي

من خلال القرار الذي اتخذه مجلس محافظة بغداد بغلق النوادي الاجتماعية في بغداد على خلفية رغبات الأكثرية من المواطنين كما ادعى السيد رئيس مجلس المحافظة في لقائه من على شاشة العراقية الفضائية والذي تحدث فيها قائلا لقد جاءتنا العديد من الشكاوى من المواطنين يطالبون فيها إغلاق النوادي الاجتماعية في المحافظة والتي عارضها المثقفون والأدباء والفنانون، حيث تحدث قائلا نحن لا نريد سجالات بين المواطنين والمثقفين ولهذا السبب اتخذنا قرارنا بان نغلق النوادي الاجتماعية وعلى المثقفين والأدباء والفنانين أن يحترموا رأي الأغلبية.

بهذه الكلمات انتهى لقاء السيد رئيس مجلس محافظة بغداد ولكن هنالك حديثاً آخر للأدباء والمثقفين والفنانين والكتاب وغيرهم من الوسط الأدبي والفني هل يستطيع السيد رئيس مجلس محافظة بغداد أن يصنع من هؤلاء الأكثرية شعراء لهم باع طويل في الشعر أو أن يأتي بشاعرة على غرار لميعة عباس عمارة أو نازك الملائكة أو أن يأتي بنحات على غرار جواد سليم أو أن يأتي بفنانين أمثال يوسف العاني أو خليل شوقي أو فاطمة الربيعي وحسين نعمة وفاضل عواد وفؤاد سالم وغيرهم من عمالقة الفن والأدب والشعر.

والسؤال هنا هل اتخذتم قراركم هذا بعد أن أخذتم رأي الأغلبية من المواطنين في بغداد ومن هم الأكثرية من وجهة نظركم وماذا تمثل هذه الأكثرية التي طالبت بإغلاق النوادي الاجتماعية بالنسبة لعدد نفوس محافظة بغداد، لكننا لا نستغرب قراركم هذا فانه سوف يأتي اليوم الذي تصدرون فيه أوامركم بهدم تماثيل الرموز التاريخية في شوارع بغداد كما فعلها من قبلكم نظام طالبان الذي هدم التماثيل في أفغانستان تلبية للأكثرية من المواطنين الجهلة في بلده، وهل ستصدرون أوامركم إلى وسائل الإعلام كافة بعد الآن بعدم ظهور أغاني فيروز ووديع الصافي وأم كلثوم وغيرهم ممن تغنوا وكتبوا لبغداد كونها عاصمة الفن والثقافة والأدب والشعر، وهل تجاهلتم إن القاهرة تكتب وبيروت تطبع وبغداد تقرأ.

بدلا من أن يقوم رئيس المجلس بمتابعة قضايا وهموم المواطنين في انعدام الأمن والاستقرار وارتفاع أجور المواد الغذائية وسوء الخدمات والفساد المالي والإداري وجبال النفايات التي حولت بغداد إلى محافظة تعيش في العصور المظلمة قام الآن بإصدار قرار يعتبره المثقفون والأدباء الآن بعيداً كل البعد عن التحضر والتمدن والديمقراطية الذي يطالب به العراق الآن.

إننا ننصح السيد رئيس مجلس محافظة بغداد بعدم اللقاء مرة أخرى عبر الفضائيات أو وسائل الإعلام الأخرى خوفا منا عليه من الأخطاء في التعبير مالم يكن ملما بما يتحدث.

بيت الشعر العراقي يتضامن مع المدى

السيّد الزيدي.. معركتك خاسرة مع مثقّفي العراق

□ بغداد/ المدى

اصدر بيت الشعر العراقي بيانا اسف فيه على نهج قمع الحريات العامة من قبل سياسيين عراقيين، ودعا الى التظاهر تنديدا بذلك، يوم الجمعة المقبل امام مجلس محافظة بغداد، وفي الآتي نص البيان:

"كانت اللحظة التي أسقط فيها نظام صدّام، لحظة حقيقية لإطلاق الأحلام والتطلّعات الكبيرة بالخلاص من كلّ أشكال القسر والقمع الذي أوجدته الديكتاتوريّة منذ أربعين عاماً وأكثر، وكانت قوات الاحتلال، التي سيكون جلاؤها قريباً، هي صاحبة الفعل الحقيقي في ذلك كما يعرف العالم أجمع.

ومع هذه العناوين الكبيرة التي أخذ يروّج لها السياسيّون العراقيّون الجدد، من قبيل"الشفافيّة"و"احترام الدستور"و"الديمقراطيّة والانتخابات"، كان مثقفو العراق ينظرون بريبة على مدار الأعوام الماضية لبعض سلوكيات ممثلي الكثير من الأحزاب الدينيّة الناشطة في العراق، والتي منها مثلاً: محاولات قسم منهم في منع وتحريم النّصب والتماثيل في العراق، أو الاعتداء الصارخ على حريّات الإعلاميّين بين حين وآخر، من ضرب وشتم وحتّى ركل بالأقدام لأناس أحرار يُدافعونَ عن قيم العراق الجديد.

وربّما كانت الأشهر الماضية كفيلة بإيضاح ضيق الأفق الذي يتحرك على أساسه الكثير من رجالات مجالس المحافظات في العراق، مرّة بمنع الفعاليّات الغنائيّة والموسيقيّة في بابل، وثانية بتخصيص محرم لكلّ"عضوة"مجلس محافظة كما في واسط، وثالثة بإجبار سيرك عالميّ على مغادرة البصرة بحجة واهية، دون أن ننسى إنّ محافظات أخرى منعت أصحاب محال الملابس من عرض الملابس النسائيّة في واجهاتها، للسبب ذاته: "انّ ذلك حرام".

وليس أخيراً أن يجري وبطريقة غير حضاريّة، إغلاق المنتديات الاجتماعيّة، ومنها النادي الاجتماعيّ لإتحاد الأدباء والكتّاب في العراق، في محاولة واضحة للإجهاز على كلّ مظاهر الحياة المدنيّة في بغداد، باعتبار انّها ماتزال تحتفظ بشيء منها.

الغريب في كلّ ذلك اليوم، وبعد تنظيم مؤسّسة المدى للثقافة والإعلام والفنون لاعتصام ضدّ انتهاك الحريّات المدنيّة، ونحن نعرف إنّ"حقّ الاعتصام مكفول دستوريّاً"، خرج السيّد رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي، ليتجاوز على المعتصمين، فضلا عن منظمي الاعتصام، لدرجة أنّه قال لإحدى وكالات الأنباء: "بإمكاننا أن نزلزل الأرض تحت أقدام هذه المؤسّسات"و"إنّ مجلس المحافظة يدرس حاليا كيفية العمل على"غلق مؤسّسة المدى"التي أصبحت مضرة في بغداد".

ومن ثمّ عاد ليدعو بطريقة مبطنة لتحريض المتطرفين والظلاميّين على اتحاد الأدباء وهو يقول بحقّه: "أقام الدنيا ولم يقعدها من اجل غلق البار، لكنّه لم يفعل الشيء نفسه حين حرم اتحاد الأدباء العرب الأدباء العراقيّين من العضويّة لسنوات طويلة".

وهنا وأمام تصريحات السيد الزيدي المغالطة، نقول لعله نسي إنّنا نعيش حقبة جديدة يكون فيها العراق جزءاً من العالم يتواصل معه ويتبادل معه اجتماعيّاً وثقافيّاً، كما في السياسة وشؤونها.

نحن نرى أن لامجال للسيّد الزيدي أو غيره من مسؤولي العراق تهديد الآخرين والتضييق على حريّاتهم، فكيف إذا به يهدّد مؤسّسات مرموقة ومحترمة يقف وراءها آلاف المثقّفين والأدباء والفنّانين والصحافيّين العراقيّين، كما انّه لا يدرك إنّ معركته المصطنعة خاسرة بلاشك، لأنّها مع هكذا مؤسّسات وأفراد عُرفت عنهم وطنيتهم وانتماؤهم الحقيقي إلى العراق، ولم يُعهد عنهم إنّهم فكروا ذات يوم باستثارة مشاعر الناس عبر الضرب على وتر الانتماءات الطائفيّة، كما فعل الكثير من ساستنا اليوم، ليصلوا إلى مراكز ومواقع، بينت الأيام إنّها أكبر منهم ولا يستحقونها، على الأقل في عاصمة لم تستطع سلطتها المحليّة أن توجّه برفع كلّ النفايات المتجمعة فيها.

ليس لنا إلا أن ندعو السيّد الزيدي أن يعتذر وأمام وسائل الإعلام العراقيّة عن تجاوزه غير المقبول على مثقّفي العراق من خلال تصريحه بحق مؤسّستي المدى واتحاد الأدباء، كما ندعو أيضاً مثقفي العراق ومن جميع المحافظات إلى التظاهر يوم الجمعة المقبل وفي الساعة ١٢ ظهراً أمام مبنى مجلس بغداد، حيث مكتب السيّد رئيس مجلس محافظة بغداد، استنكاراً لما جرى ويجري في أيامنا هذه.

ومن غير أن يفوتنا أخيراً التأكيد على إطلاق المزيد من الكتابات والآراء الحرّة لإدانة هذه الخروقات الخطيرة، والتي على وسائل الإعلام العراقيّة الوطنيّة أن تنخرط في حملة لاتتوقف إلا بردع هذه المحاولات وإيقافها.